الأمم المتحدة
E/CN.17/IFF/2000/L.2/Add.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
10 February 2000
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة
المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات
الدورة الرابعة
نيويورك، ٣١ كانون الثاني/يناير ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير المنتدى عن دورته الرابعة

مشروع التقرير

العنصر البرنامجي ثانيا أ: المسائل التي تركت معلقة فيما يتصل بالحاجة إلى الموارد المالية

الاستنتاجات

١ - كرر المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات تأكيد وجاهة وصلاحية اقتراحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن المساعدات المالية. وذكر أن الأمر يستلزم زيادة كبيرة في التمويل المستمد من جميع المصادر، مما يشمل المصادر المحلية والدولية والعامة والخاصة، وذلك لكفالة إدارة وحفظ جميع أنواع الغابات بشكل فعال وتنميتها على نحو مستدام، وبخاصة في العديد من البلدان النامية ويقتضي الأمر، أيضا، زيادة كفاءة وفعالية الموارد المتاحة والآليات القائمة.

[نصان بديلان للجملة الأخيرة من الفقرة ١]

(الاتحاد الأوروبي)

[يلزم إيلاء البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، عناية خاصة في التعاون التمويلي بما يلبي احتياجاتها من المنتجات والخدمات الحرجية على نحو مستدام كما يلزم إيلاء عناية للبلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود بما يساعدها على توسيع رقعة غاباتها؛]

110200 110200 00-28803 (A)
0028803

(مجموعة الـ ٧٧)

[يلزم إيلاء البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، عناية خاصة في التعاون التمويلي بما يلبي حاجتها من المنتجات والخدمات الحرجية على نحو مستدام. وقد تحتاج تلك البلدان أيضا، مساعدة خاصة تمكنها من توسيع رقعة غاباتها وإدارة ما لديها من [أنواع فريدة من] الغابات [على نحو مستدام]].

٢ - وسلم المنتدى الحكومي الدولي بالحاجة إلى اضطلاع جميع المصادر بمزيد من الاستثمار للنهوض بالإدارة المستدامة للغابات. وأشار إلى أن تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية لأغراض الإدارة المستدامة للغابات أمر يتطلب استراتيجيات مبتكرة تتصدى للحاجة المتزايدة على نطاق واسع إلى التمويل العام من أجل الغابات، فضلا عن القيام على صعيد السياسات العامة بتهيئة بيئة ملائمة تجتذب الاستثمارات الخاصة في مجال الإدارة المستدامة للغابات. وذكر المنتدى أن تحقيق هدف السياسات العامة في مجال الإدارة المستدامة للغابات أمر يستلزم إدراك فوائد الحصول على مردودية الممارسات الحراجية المستدامة مع تثبيط الاستغلال غير الرشيد للغابات. وفيما يتعلق بالمصادر المحلية العامة والخاصة، ثمة هدف رئيسي يتمثل في زيادة الإيرادات من المنتجات والخدمات الحرجية المستخدم في إنتاجها طرق مستدامة بما في ذلك الموارد البيولوجية للغابات [المنتجات والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي للغابات] جنبا إلى جنب مع تشجيع إعادة الاستثمار، على نحو ما تقتضي الضرورة، في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

٣ - وذكر المنتدى أن استثمارات القطاع الخاص في الإدارة المستدامة للغابات تثبطها عموما، عوامل ناشئة عن عيوب في السوق والسياسة العامة فضلا عن العوامل المتصلة بخصائص الحراجة تحديدا، مثل المخاطر وأوجه عدم اليقين المقترنة بفترات التناوب الطويلة وبتفاوت توزيع المكاسب والتكاليف على امتداد الزمن. وثمة إمكانية لاعتماد الإدارة المستدامة للغابات على نفسها من الناحية المالية في الأجل الطويل ولكن التمويل غالبا ما يكون لازما خلال الفترة الانتقالية.

٤ - وأضاف أن دوري مصادر التمويل من القطاعين العام والخاص متمايزان وإن كان كل منهما يكمل الآخر ومن ثم ينبغي تناولهما معا في استراتيجيات تمويل الإدارة المستدامة للغابات. بيد أنه لا ينبغي اعتبار استثمارات القطاع الخاص بديلا عن التمويل العام الدولي؛ ويشمل المساعدة الإنمائية الرسمية ولكل من التمويل الدولي والتمويل العام المحلي دور داعم يؤديه في عملية الانتقال صوب الإدارة المستدامة للغابات. فالغرض من التمويل المقدم من القطاع العام هو، ضمن جملة أمور، العمل على تعزيز الوظائف البيئية والاجتماعية

والاقتصادية للغابات، أما التمويل المقدم من القطاع الخاص فغالبا ما يكون الغرض منه توليد الثروة وإيجاد أسواق بطريقة تتسق مع السياسات واللوائح الوطنية. ومن المستصوب توسيع الدور الذي تؤديه موارد القطاع الخاص في تمويل الإدارة المستدامة للغابات. وأضاف أن تعبئة موارد القطاع الخاص غالبا ما تستلزم إجراء تعديلات في السياسات العامة لتهيئة ظروف مؤاتية للإدارة المستدامة للغابات من قبيل وضع أطر قانونية ومؤسسية مناسبة وتوفير حوافز. وفي البلدان النامية، يلزم التمويل العام المتصل بالغابات المحلي منه والدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل بناء القدرات ودعم التمويل المقدم من القطاع الخاص وتمويل المشاريع والبرامج الإنمائية السليمة بيئيا اللازمة للإدارة المستدامة للغابات وفقا للأولويات الوطنية.

٥ - وأشار إلى أن التدفقات المالية على قطاع الغابات لا بد أن تدعم عملية وضع وتنفيذ البرامج والمبادرات الوطنية المتعلقة بالغابات وأن تكون متسقة معها. وفي هذا الصدد ينبغي اعتبار الإدارة المستدامة للغابات إحدى الأولويات لدى تخصيص الموارد المالية المحلية وكذلك لدى برمجة المساعدة الإنمائية الرسمية المتوفرة للأنشطة المتصلة بالغابات.

٦ - وذكر المنتدى أن استخدام جميع الموارد المالية على نحو أكثر كفاءة وفعالية أمر تعززه الشفافية والترتيبات الإدارية والتنظيمية الفعالة وإشراك ومشاركة الأطراف المهتمة. كما أن وجود قدرة مؤسسية ملائمة يعد شرطا أساسيا لاستيعاب واستخدام التمويل العام الدولي القائم والإضافي اللازمين للإدارة المستدامة للغابات. ومن ثم فإن توفير الموارد المالية المحلية والدولية لتدعيم وتعزيز القدرة المؤسسية والإدارية في البلدان النامية يعد أمرا ضروريا.

٧ - وأضاف المنتدى أن توافر المعلومات في الوقت المناسب عن التدفقات المالية من جميع المصادر وعن الآليات المالية أمر له أهميته في مساعدة البلدان وشركائها في التعاون على اتخاذ إجراءات أكثر تركيزا لدعم الإدارة المستدامة للغابات. ومن ثم، تستدعي الحاجة إنشاء نظم معلومات تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وقد تفيد الدراسات الإفرادية القطرية في زيادة فهم دور التدفقات المالية من مختلف المصادر وفي المساعدة على كفالة الفعالية في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٨ - وفي سياق الولايات والأطر الحالية للمؤسسات والبرامج المالية الدولية القائمة، جرى التداول حول الاقتراح الداعي إلى إنشاء آلية مالية دولية لدعم الإدارة المستدامة للغابات. وفي هذا الصدد، أقترح إنشاء صندوق دولي للغابات لتمويل أمور منها التكاليف الإضافية المتكبدة أثناء مرحلة الانتقال إلى الإدارة المستدامة للغابات، كما اقترح أن هذا الترتيب أو تلك الآلية المالية الدولية يفضل أن تتوافر فيها العناصر التالية: (أ) مشاركة الجهات المانحة

والجهات المستفيدة في صنع القرارات ذات الصلة؛ (ب) تلبية الاحتياجات الوطنية ودعم البرامج الوطنية المتعلقة بالغابات؛ (ج) تيسير تدخيل تكاليف الآثار الخارجية لاستغلال الغابات في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات؛ (د) الاستفادة من آليات التمويل الوطنية أو التنسيق معها؛ (هـ) الشفافية والكفاءة الإدارية؛ (و) الاعتماد على مصادر تمويل مستقرة ومستمرة. بيد أنه جرى أيضا إبداء تحفظات على إنشاء صندوق دولي للغابات.

٩ - ورأى المنتدى أن مفهوم إيجاد كيان لتشجيع الاستثمار الدولي من أجل تعبئة استثمارات القطاع الخاص في مجال الإدارة المستدامة للغابات. أمر جدير بمزيد من البحث. فوجود كيان من هذا القبيل لا يستلزم بالضرورة إنشاء منظمة جديدة بل يمكن إدماجه في المؤسسات القائمة ويمكن لكيان تشجيع الاستثمار ذلك حفز ودعم الأنشطة المتصلة بالإعلام وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل المشتركة بين القطاعين العام والخاص وذلك تيسيرا للاستثمار في مجال الإدارة المستدامة للغابات. ولئن كانت كل من الآليات المالية الدولية والآليات الدولية لتشجيع الاستثمار مستقلة عن الأخرى، فمن الممكن أن تكمل كل منهما الأخرى وتعززها.

١٠ - أقر المنتدى بأنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بما أخذته على عاتقها من التزامات لبلوغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن.

مقترحات عمل

١١ - أشار المنتدى إلى مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي والمتعلقة بهذا العنصر البرنامجي، بما في ذلك الفقرتان ٦٧ و ٧١ من الوثيقة E/CN.17/1997/12، وأهاب بالبلدان والمنظمات الدولية المختصة:

(أ) زيادة الموارد المالية وبذل أو تكثيف الجهود من أجل تحسين فعالية وكفاءة الموارد المتاحة للإدارة المستدامة للغابات واستخدام البرامج الوطنية المتعلقة بالغابات أو برامج أخرى متكاملة كأساس لتوجيه المساعدة المالية إلى قطاع الغابات في البلدان النامية وتحديد أولوياتها وزيادتها؛

(أ) مكررا [إيلاء عناية خاصة لتقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود، وذلك لتلبية احتياجاتها من المنتجات والخدمات الحرجية بصورة مستدامة]؛

(ب) مواصلة القيام بالمزيد من استكشاف وتحديد وتطوير آليات مالية [جديدة و] محسنة وأكثر فعالية، ومواصلة استكشاف إمكانيات ونتائج الاستخدام المبتكر للآليات القائمة في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، مع مراعاة كامل نطاق السلع والخدمات، بما في ذلك [الموارد البيولوجية المتصلة بالغابات] [السلع والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي للغابات]، وتبادل الخبرات والمعلومات بشأن تلك الآليات؛

(ج) تشجيع الاستثمارات الخاصة في مجال الإدارة المستدامة للغابات بتهيئة بيئة استثمارية تتسم بالاستقرار والشفافية داخل إطار تنظيمي ملائم يشجع أيضا، على إعادة استثمار إيرادات الغابات في الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) [إنشاء صندوق دولي للغابات لتمويل أمور منها التكاليف الإضافية المتكبدة خلال مرحلة الانتقال إلى الإدارة المستدامة للغابات؛]

(هـ) الاضطلاع بأنشطة لجمع وتحليل البيانات المتصلة بالتدفقات المالية في قطاع الغابات على نحو منتظم للتمكين من اتخاذ قرارات مستنيرة ورشيدة في مجال السياسات العامة استنادا إلى معلومات موثوق بها؛

(هـ) مكررا [النظر في ضرورة إعداد دراسة تعالج مسائل من قبيل تقدير قيمة السلع والخدمات الحرجية، بما فيها الموارد البيولوجية، والتجارة الدولية في السلع الحرجية، مع المراعاة الواجبة لآثار القيود الدولية، مثل زيادة التعريفات الجمركية، وغيرها من التدابير الحمائية]؛

(و) الاستفادة الكاملة من إمكانيات الآليات القائمة، مثل مرفق البيئة العالمية، بما يتمشى مع ولاياتها [، واستكشاف خيارات توسيع نطاق تلك الآليات] [، ومعاودة النظر في نطاق تلك الآليات] لتمويل نطاق أوسع من أنشطة الإدارة المستدامة للغابات؛

(ز) استكشاف إمكانية تشغيل كيان لتشجيع الاستثمار أخذا في الاعتبار المهام التي يمكن أن يؤديها كيان من هذا القبيل والظروف التي سيعمل في ظلها فضلا عن حجمه بالقياس إلى الآليات المالية القائمة.